

دور تشريعات التدابير الوقائية والإجراءات التصحيحية في تنظيم أعمال التأمين في العراق

بحث تطبيقي في ديوان التأمين وعينة من شركات التأمين العراقية The role of the legislations of preventive measures and corrective measures in regulating the insurance business in Iraq applied research in the insurance office and a sample of the Iraqi insurance companies

أ.م.د. حمزة فائق وهيب

مريم مزاحم عباس

المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

المستخلص

تعد شركات التأمين من أهم المؤسسات لما تمثله من وعاء ادخاري وصمام الأمان للاقتصاد ، لذا لابد من اخضاعها الى نظام رقابي سليم للتأكد من امتثالها للتشريعات والمعايير المنظمة لعملها وضمان القيام بعملها على وجه الدقة ووفق العمليات والأنظمة المشروعة لها ، ومن أهمها المعايير الدولية للإشراف على شركات التأمين وهي (26) مبدأ أصدرتها الهيئة الدولية للإشراف على شركات التأمين (IAIS).

وتطرق البحث الى التدابير الوقائية والإجراءات التصحيحية إضافة الى تنظيم الاعمال واهميته وأهدافه والجهات الاشرافية الدولية والمحلية لشركات التأمين ووصولاً الى الاستنتاجات والتوصيات.

وتضمن الجانب العملي اعداد استمارة الفحص تتضمن مجموعة من التعليمات والضوابط الخاصة بقطاع التأمين للوقوف على مدى تطبيقها من قبل الجهة الرقابية المسؤولة على الرقابة والإشراف على شركات التأمين (ديوان التأمين) وعينة البحث المتمثلة بشركة التأمين العراقية ، شركة التأمين الوطنية ، وشركة الحمراء للتأمين وشركة الشرق الأوسط للتأمين.

وتوصل البحث الى مجموعة من الإستنتاجات وأبرزها: -

1. عدم تطبيق المعايير الدولية لإشراف على شركات التأمين 2005 المنصوص عليها في قانون التأمين رقم (10) لسنة 2005. وتوصل البحث الى مجموعة من التوصيات وأبرزها: -

2. تطبيق المعايير الدولية لأشرف على شركات التأمين المنصوص عليها في قانون ديوان التأمين رقم (10) لسنة 2005.

الكلمات المفتاحية: قانون ديوان التأمين، التدابير الوقائية والإجراءات التصحيحية ، المعايير الدولية ، تنظيم اعمال التأمين

Abstract

Insurance companies are considered to be the most important institutions in terms of saving pot and safety valve for the economy. Therefore, they must be subject to a proper regulatory system to ensure compliance with the legislations and standards regulating their work and to ensure that their work is carried out in accordance with the legislations and procedures. (26) principles issued by the International Organization for the Supervision of Insurance Companies (IAIS).

The study dealt with preventive measures and corrective measures in addition to organizing the business, its importance and objectives, the international and local supervisory authorities of insurance companies, and reaching conclusions and recommendations.

The practical aspect included the preparation of the examination form which includes a set of instructions and controls for the insurance sector to determine the extent of their application by the supervisory body responsible for supervision and supervision of the insurance companies (insurance

bureau) and the research sample represented by the Iraqi insurance company, the National Insurance Company, Insurance.

The research reached a number of conclusions, notably:

1. Non-application of international standards for the supervision of insurance companies 2005 stipulated in the Insurance Law No. (10) for the year 2005.

The research reached a number of recommendations, notably:

2. Implementation of the international standards for supervising the insurance companies stipulated in the law of the Insurance Bureau No. (10) for the year 2005.

Keywords (preventive measures and corrective actions, international standards, regulation of insurance business)

المقدمة:

يعد قطاع التأمين من القطاعات المالية المهمة التي تسهم في تطوير، وتنمية البلد إقتصادياً، وتعزيز قدرته المالية، في تمويل الأنشطة الاقتصادية، من الأقساط الواردة الى شركات التأمين من حملة الوثائق لقاء الحماية التي تهيأها الشركة عند تعرضهم للإخطار المؤمن منها، وإستثمار هذه الأموال في قطاعات أخرى، مما ينتج عنها تعبئة الموارد التابعة للشركة، لذا تقوم الدول المتطورة بأصدار تشريعات وضوابط تكون مسؤولة عن متابعة هذا القطاع، وتعمل على تطويره، وتحافظ عليه عن طريق تطبيق المعايير الدولية للإشراف على شركات التأمين الصادرة من الهيئة الدولية للإشراف على شركات التأمين (IAIS)، وفي العراق تم تأسيس ديوان التأمين كجهة متخصصة في الرقابة والإشراف ومتابعة القطاع التأمين بموجب قانون رقم (10) لسنة 2005 أي ان تطبيق الرقابة والإشراف يساعد في انشاء سوق تأميني قوي وشفاف، وذلك من تطبيق المعايير الدولية للإشراف والرقابة (IAIS) وهي (26) مبدأ في الإشراف والرقابة على شركات التأمين.

لقد انصب البحث على دراسة الاطار النظري التدابير الوقائية والإجراءات التصحيحية عن شركات التأمين ومدى تطبيق المعايير الدولية في الرقابة والإشراف على شركات التأمين في العراق، وقد تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث، خصص المبحث الأول منه لغرض المنهجية والدراسات السابقة، اما المبحث الثاني فقد خصص للاطار العام التدابير الوقائية والإجراءات التصحيحية، اما المبحث الثالث فقد عرض الجانب العملي للدراسة وتضمن عرض نتائج استمارة الفحص وتحليلها، وختم البحث بالاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول-منهجية البحث

أولاً / مشكلة البحث:-

1. ماهو دور ديوان التأمين كجهة اشرافية على شركات التأمين في العراق؟
2. هل هناك تطبيق فعلي للمعيار الدولي للمراجعة الاشرافية واعداد التقارير الصادر من الهيئة الدولية لاشرف على شركات التأمين (IAIS) واحكام القانون رقم (10) لسنة 2005 ذات الصلة بذلك.

ثانياً / أهمية البحث :-

1. ان التدابير الوقائية والإجراءات التصحيحية هي من العوامل المؤثرة في تطوير سوق التأمين العراقي وتنظيم اعماله
2. تفعيل الدور الرقابي القانوني لديوان التأمين في الإشراف على اعمال سوق التأمين في العراق وتنظيمها ومعالجة الانحرافات من خلال اليات مناسبة وفعالة يؤدي الى ضمان وجود سوق تأميني سليم وخدمات تأمينية متطورة.

ثالثاً / اهداف البحث:

1. التعرف على الدور الفعلي لديوان التأمين في العراق وفق قانونه وتأسيسه.
2. التعرف على المعايير الدولية لهيئات الاشراف والرقابة على شركات التأمين
3. بيان مدى الاخذ تشريعيا وعمليا بالمعايير الدولية لهيئات الاشراف والرقابة على شركات التأمين في العراق
4. تقديم توصيات ومقترحات بخصوص الدور الاشرافي على شركات التأمين

رابعاً / فرضية البحث:

يمارس ديوان التأمين دوره الرقابي والاشرافي والتصحيحي في تنظيم اعمال التأمين في العراق على وفق المعايير الدولية لذات الصلة .

خامساً / مجتمع وعينة البحث:

ان مجتمع وعينة البحث متنوع ويشمل (3) فئات هي ديوان التأمين وشركات التأمين العامة (الوطنية و العراقية) وشركات التأمين الخاصة (شركة الحمراء للتأمين ، وشركة الشرق الأوسط للتأمين) لذلك وقع أسلوب اتباع العينة العشوائية البسيطة في اختبار عينة البحث من افراد المجتمع وهي (20) شخص من الإدارات العليا لشركات التأمين موضوع البحث.

سادساً / الحدود المكانية والزمانية للبحث :

1. الحدود المكانية / ديوان التأمين وعينة من شركات التأمين في بغداد
2. الحدود الزمانية / من تاريخ نفاذ قانون تنظيم اعمال التأمين وقيام ديوان التأمين بممارسة صلاحياته

سابعاً / منهج البحث:-

يعتمد البحث على المنهج الوصفي في تناول مشكلة البحث وفرضيته والاطار النظري ، كما سيتم اعتماد المنهج التحليلي من خلال اعتماد البيانات والمعلومات لديوان التأمين وشركات التأمين العامة والخاصة ، وعينة البحث وكذلك استمارة الفحص والقوانين والتعليمات والمقابلات في الجانب العملي.

ثامناً / مصادر جمع المعلومات :-

الجانب النظري:

1. القوانين والمعايير الدولية والتعليمات الخاصة بموضوع البحث
2. الكتب والاطاريح والرسائل والمجلات والدوريات العربية والأجنبية
3. الشبكة المعلوماتية العنكبوتية الدولية (الانترنت)
4. المقابلات.

الجانب العملي :-

تم استخدام استمارة الفحص لجمع وتسجيل البيانات اللازمة لانجاز البحث واثبات فرضيته وتقديم الاستنتاجات والتوصيات في ضوء ذلك.

المبحث الثاني-التدابير الوقائية والإجراءات التصحيحية

أولاً / تعمل الجهة الاشرافية على شركات التأمين بهذا المعيار عند تعرض شركة التأمين لبعض الانحراف في نتائج اعمالها ، فتقوم الجهة الاشرافية بتصحيح الانحرافات في الوقت المناسب وفق إجراءات هذا المعيار لضمان تحقيق اهداف الاشراف على شركات التأمين وحماية حملة الوثائق وحماية شركات التأمين من تكبدها مخاطر كبيرة تؤدي الى افلاسها .

1. صلاحيات الاشراف:- تمتلك الجهة الاشرافية الصلاحيات في اتخاذ الإجراءات التصحيحية والتدابير الوقائية ضد الافراد او شركات التأمين التي تقوم بأنشطة التأمين دون الحصول على الترخيص اللازم ، وتتمتع الجهة الاشرافية بالسلطة والقدرة الكافية، عن طريق توفر الأدوات الملائمة لاتخاذ التدابير الوقائية والتصحيحية في الوقت المناسب ، اذا فشل المؤمن في العمل بطريقة تتفق مع إجراءات وممارسات التجارية او المتطلبات التنظيمية .(ICP10:2017)

2. طريقة الاشراف:- هناك مجموعة من تعليمات وضوابط الإجراءات او لتدابير الوقائية التي تشمل السماح بالتدخل المبكر عند الضرورة ، وتطبق تدابير الوقائية وتصحيحية متناسبة مع شدة مشاكل شركة التأمين.

عندما تفشل شركة التأمين في تلبية المتطلبات التنظيمية او تدخل في الممارسات التجارية غير السليمة وتكشف الجهة الاشرافية ضعف قدرة المؤمن على حماية حملة الوثائق ، وهنا ينبغي ان تتوفر لها القدرة القانونية والتشغيلية الكافية للتدخل في الوقت المناسب وتنظيم خطوط صنع القرار بحيث يمكن اتخاذ اجراء فوري في حالة الطوارئ ، يكون لدى المشرف أدوات الملائمة للاشراف على شركات التأمين وفقا لذلك على طبيعة أنشطتها وحجمها وتعقيدها ، بما في ذلك الأنشطة التي يمكن ان تشكل خطرا نظامياً ، ومن هذه القيود المفروضة على الأنشطة التجارية للمؤمن ، والاتجاهات وتعزيز الوضع المالي للمؤمن ، وإدخال السيولة متطلبات او حدود التعرض الكبيرة .

تساعد في الإجراءات او التدابير الوقائية والتصحيحية التي يمكن اتخاذها اذا ما أصبحت المشاكل والانحرافات أسوأ او ان شركة التأمين تتجاهل طلبات الجهة الاشرافية لاتخاذ الإجراءات الوقائية والتصحيحية.

تقوم الجهة الاشرافية بوضخ خطط وخطوات متفق عليها ومقبولة من قبل شركة التأمين لحل المشاكل والقضايا والانحرافات والقضايا المثارة في اطار زمني مقبول ، وبعد إجراءات التصحيح والوقاية تقوم جهة الاشراف بالتحقق دوريا والتأكد الى أي مدى تم امتثال شركة التأمين لهذه الإجراءات.

التواصل المستمر مع مجلس الإدارة والادارة العليا وموظفي الرقابة وتوجيه انتابهم الى الانحراف في الوقت المناسب لضمان الوقائي والتصحيحي واتخاذ التدابير اللازمة والمرضية . ([https://www.iaisweb.org/page/supervisory-](https://www.iaisweb.org/page/supervisory-material/insurance-core-principles))

[material/insurance-core-principles](https://www.iaisweb.org/page/supervisory-material/insurance-core-principles)

ثانيا/ تنظيم اعمال التأمين:

1. تنظيم الاعمال :- تنظيم الاعمال وظيفية إدارية يتم بموجبها تحديد او تصميم الإطار او الهيكل الذي من خلاله تنظم وترتب جهود الافراد وذلك في سبيل تحقيق الأهداف المحددة، عن طريق تحديد نوع الأنشطة اللازمة وتحديد الافراد المكلفين والمسؤولين عن تنفيذ هذه الأنشطة(Bateman:2004,468)، ان الاهتمام الرئيسي في التنظيم ينصب على تجزئة العمل المراد القيام به ، وتحديد جماعة العمل ، وتشكيل مراتب السلطة ، وإيجاد التوازن بين السلطة والمسؤوليات (vanfleet:2007,356) ويتضمن التنظيم تأسيس علاقات بين نشاطات النظام التي سيتم ممارستها ومستخدمي هذه الأنشطة بيان الموارد والعوامل المادية والتسهيلات اللازمة لهذه الأنشطة ولكي ينظم الإداري المعلومات والمصادر المتوفرة و التنسيق فيما بينها لابد من تصميم رسمي للمهام ولعلاقات السلطة التي يتطلبها تحقيق فاعل وكفوء للاحداث (علي:2015:121)

تعريف التنظيم :- للتنظيم تعاريف عديدة منها :-

ت	المصدر	تعريف
1	Lyndal Erwick:2000,225	تحديد النشاطات الضرورية لاي هدف وترتيبها في مجموعات تمكن من إناطة الاعمال الى الافراد للقيام به
2	Marshall Demok:2000,30	التجميع المنطقي للاجزاء المترابطة لتكوين عمل موحد تمارس من خلاله السلطة والتنسيق والرقابة لتحقيق غاية محددة
3	James Money:2000,220	الشكل الذي تتظاهر فيه جهود الافراد لتحقيق صالح عام
4	John Goose:2002,350	العملية التي يتم بمقتضاها ترتيب وتيسير عمل الموظفين لتحقيق الأهداف المتفق عليها عن طريق تحديد الصلاحيات والمسؤوليات

أ، أسس التنظيم

1. النطاق الاشراف يقصد بنطاق الاشراف عدد الأشخاص الذين يستطيع المدير الاشراف عليهم بكفاءة وفاعلية ، ولا يستطيع احد الجزم بعدد معين للمرؤوسين التابعين لمدير او مشرف واحد ، ولكن بصفة عامة يتم تحديد نطاق الاشراف حسب المنظمة وسلسلة عملياتها وعدد الموظفين فيها ، ويدرب العاملين على نواحي نشاطهم بطريقة محددة وما ان يصلوا الى اتقانها فأن عملهم يتطلب نوع من الرقابة والاشراف ذا طبيعة روتينية الى حد ما.(الطيب:2015,15) ولتحديد نطاق الاشراف لابد من مراعاة امرين مهمين هما:-

أ. الحيلولة دون ان يكون نطاق الاشراف الرسمي أوسع من نطاق الاشراف الفعلي فلا نغالي في عدد المرؤوسين المباشرين .
 ب.الحيلولة دون ان يكون نطاق الاشراف الفعلي أوسع من نطاق الاشراف الرسمي أي لابد ان تحدد العدد المعقول من المرؤوسين الذين يستطيع الرئيس الواحد ادارتهم بفاعلية. (الطويل:2014,20)

2. التنسيق: هو تجميع الهيكل التنظيمي في وحدات إدارية واقسام معينة ، لتضمن التعاون بين الأقسام والوحدات وعدم تعارضها مع بعضها في سبيل تحقيق هدف واحد مشترك فيما بينها ، وهذه الخطوة تمثل التنسيق لتجميع الجهود وتقليل التكلفة وتوفير الوقت ، وبالتالي فأن التنسيق هو ترتيب لجهود الافراد العاملين داخل المنظمة بهدف الوصول الى وحدة العمل لتحقيق اهداف المنظمة ، وهذا الترتيب يأخذ حدود شكلية واجرائية للحيلولة دون حدوث أي تضارب او تعارض بين الاختصاصات الإدارية وصولاً لقدر من التوافق والانسجام داخل المنظمة ، ويكون التنسيق رأسياً من الأعلى الى الأسفل او العكس في الهيكل التنظيمي او قد يكون افقياً بين المستويات الإدارية المتماثلة وأيضاً يأخذ شكلاً داخلياً بين الفروع والاقسام الإدارية داخل المنظمة نفسها او خارجياً يكون بين المنظمة كوحدة مستقلة وبين المنظمات الأخرى ذات العلاقة.(ابوبكر:2010,105)

3. المسؤولية والسلطة: تضمن السلطة بثلاث حقوق لمن يمتلكها ، حق التكليف للآخرين للقيام بمهام محددة ، حق المساءلة عن المهام التي كلف بها الآخرين ، حق انشاء الاحداث وإصدار الأوامر ، وبالطبع فإن السلطة كحق لمن يملكه على الآخرين ستكون اكثر ارتباطاً بالمدراء وتزداد كلما زاد المستوى الإداري والتنظيمي للمدراء ، وتعطي السلطة لصاحبها حق الاشراف بغرض توجيهه قبل التنفيذ وحق تقييم العمل بعد تنفيذه ومن ثم اقراره وتعديله او الغائه ، اما المسؤولية هي الالتزام بإداء المهام والواجبات او قبول حق التكليف بإداء مهام من يمتلك سلطة التكليف ولا تقتصر على قبول مسؤولية هذه المهام فحسب وانما المساءلة عليها ، فالمسؤولية يجب ان تقتن بالسلطة ، فإذا كان المدير سوف يتحمل مسؤولية تحقيق الأهداف (أي قبل حق السلطة الأعلى بتكليفه بمهمة تحقيق الأهداف) فإنه بالمقابل لابد ان يحصل على قدر مناسب من السلطات يسمح له بتنفيذ هذه المهام من مرؤوسيه (زاهر:2013,3)

ثالثاً/ أسباب تنظيم اعمال التأمين هناك عدة أسباب لتنظيم اعمال التأمين وهي :-

1. الحفاظ على الملاءة المالية لشركة التأمين والتأمين وذلك لعدة أسباب :-

أ. يتم دفع الأقساط مقدماً ولكن تمتد فترة الحماية الى المستقبل ، فإذا حدث إفسار مالي لمؤمن ما ولم يتم سداد مطالبة مستقبلية ، فإن الحماية التأمينية والتي تم الدفع لها مقدماً تكون بلا جدوى ، لذلك وللتأكد من هذه المطالبات سوف تسدد يجب مراقبة قوة المركز المالي للمؤمنين بعناية

ب. قد يتعرض الافراد لعدم استقرار مالي كبير اذا اخفق المؤمنون (شركة التأمين) ولم يتم تسديد المطالبات .

ج. عندما يصبح المؤمنون معسرين مالياً فإن ذلك يسبب مشاكل اجتماعية واقتصادية معينة. (Hamilton:2000,830)

2. تعويض النقص في معرفة الزبون :- تتميز عقود التأمين بأنها عقود فنية قانونية تحتوي على بنود وفقرات شرطية صعبة الفهم، إضافة الى عدم معرفة المستهلك بهذه الخدمة لما لها من خصوصية تختلف عن باقي الخدمات الأخرى المقدمة من قبل المؤسسات المالية ، وهنا يكون التنظيم مهماً من خلال توعية المستهلك بخصوصية الخدمة التأمينية ، الى جانب الحد من قيام بعض المؤمنين من تصميم عقود متشددة جداً من ناحية الفقرات والشروط عديمة الجدوى القانونية.

في بعض الأحيان لا يكون لدى الزبائن معلومات كافية للمقارنة وتحديد القيمة المالية لعقود التأمين المختلفة. فيكون من الصعب مقارنة وثائق متماثلة بأقساط مختلفة والسبب يعود الى ان السعر التأميني والمعلومات عن الوثيقة تكون غير متاحة بشكل سريع ، على سبيل المثال ، تختلف وثائق التأمين الصحي الفردي بشكل كبير حسب التكلفة ، والتغطيات ، والمستفيدين سيدد المستهلك العادي صعوبة في تقييم وثيقة معينة بناء على القسط بمفرده. فبدون المعلومات الجيدة والكافية لا يستطيع طالبي التأمين اختيار الخدمة التأمينية المناسبة. ان هذا الإخفاق قد يخفض من تأثير الزبائن على أسواق التأمين إضافة الى حاجز المنافسة لدى المؤمنين لتحسين جودة الخدمة وتخفيض السعر .

وهكذا يكون التنظيم مطلوباً لإيجاد مثل هذا التأثير السوقي، والذي ينتج من المستهلكين ذوي المعرفة الذين يشترون الخدمات في الأسواق ذات المنافسة العالية، وأخيراً بعض الوكلاء يكونون محتالين ويتم تخفيض الرخص الحكومية. وهكذا يكون التنظيم مطلوباً لحماية المستهلكين من الوكلاء سيء النية. (Klein:2000,520)

3. التأكد من مناسبة الأسعار :- التنظيم ضروري أيضاً للتأكد من مناسبة الأسعار، فلا يجب ان تكون الأسعار مرتفعة جداً والتي تجعل المستهلكين يتحملون اسعاراً زائدة. كذلك لا يجب ان تكون الأسعار منخفضة جداً والتي تهدد الملاءة المالية لشركات التأمين. وفي معظم أسواق التأمين ، يؤدي تأثير المنافسة بين شركات التأمين الى جعل الأسعار غير مرتفعة ، ففي بعض أسواق التأمين ذات العدد القليل نسبياً من المؤمنين ، مثل تأمين الائتمان وتأمين سندات الملكية يكون تنظيم الأسعار مطلوباً لحماية المستهلكين من زيادة الأسعار ، وأيضاً يحمي التنظيم حاملي الوثائق من بعض المؤمنين الذين قد يحاولون زيادة الأسعار لمستويات باهظة بعد حدوث كارثة طبيعية لتعويض خسائر اكتتابهم. (Kimball:2001,221)

3. جعل التأمين متاحاً لكل الأشخاص الذين يحتاجون إليه. فعادة لا يرغب المؤمنون في التأمين على كل الراغبين لنوع معين من التأمين بسبب خسائر الاكتتاب والاسعار غير الكافية والانتقاء العكسي ومجموعة أخرى من العوامل الإضافية، مع ذلك، ربما تقتضي المصلحة العامة من المنظمين ان يتخذوا إجراءات لتوسيع أسواق التأمين الخاصة ومن ثم لجعل التأمين متاحاً بشكل أكثر سرعة ، وإذا لم تستطع شركات التأمين الخاصة او لم ترغب في توفير التغطيات المطلوبة فقد تكون برامج التأمين الحكومية ضرورية. (Hamilton:2000,833)

رابعاً/ الجهات الاشرافية المحلية والدولية ومعاييرها

1. الجهات الاشرافية المحلية

هناك جهة إشرافية رئيسية ومهمة في العراق للاشراف على شركات التأمين وهي ديوان التأمين تأسس الديوان لتنظيم اعمال التأمين بموجب قانون رقم (10) لسنة 2005 بهدف تنظيم قطاع التأمين والاشراف عليه بما يكفل تطويره وتأمين سوق شفاف ومفتوح وامن مالياً ، وتعزيز دور صناعة التأمين في ضمان الأشخاص والممتلكات ضد المخاطر ، وحماية الاقتصاد الوطني وتجميع المدخرات الوطنية وتمييزها واستثمارها لدعم التنمية الاقتصادية . (<http://www.insurancediwan.gov.iq>)

2. الجهات الاشرافية الدولية

هناك العديد من الجهات الاشرافية الدولية على القطاع المالي الا اننا نقتصر على الجهات الاشرافية الخاصة بالقطاع التأميني وهي الهيئة الدولية لمراقبي التأمين (IAIS)

أ. تأسيس الهيئة الدولية لمشرفي التأمين (IAIS) هي عضوية تطوعية وتنظيمية لمشرفي التأمين تتكون من اكثر من 140 دولة مهمتها هو تعزيز فعالية وعالمية الاشراف المستمر على لصناعة التأمين من اجل تطوير أسواق تأمين آمنة والحفاظ عليها ومستقرة لفائدة حاملي الوثائق وحمايتهم وتسهم أيضا في الاستقرار المالي العالمي .

وقد أنشئت في عام 1994 ((لوضع المعايير المسؤولة عن وتطوير المبادئ والمعايير وغيرها من المواد الداعمة للاشراف على القطاع التأميني وتطويرها والمساعدة في تنفيذها، كما توفر الهيئة منتدى سنوي من اجل تبادل الخبرات وفهم الاشراف على التأمين وعلى أسواق التأمين.

وتقوم الهيئة الدولية للرقابة المالية بتنسيق اعمالها مع صانعي السياسات المالية الدولية الاخرين او رابطات المشرفين او المنظمين، وتساعد في تشكيل النظم المالية على الصعيد العالمي ، وان (IAIS) عضو في مجلس الاستقرار المالي (FSB) وعضو في المجلس الاستشاري للمعايير المحاسبية الدولية . (IAIS:2,2017)

ب. أهداف الهيئة الدولية لمشرفي التأمين

1. العمل على توفير نظام تنظيمي واشرافي سليم ضروري للمحافظة على بيئة عادلة وامنه ومستقرة لقطاع التأمين ولصالح حملة الوثائق والمستفيدين والمطالبين ، فضلا عن مساهمة في استقرار النظام المالي.

2. تغيير صناعة التأمين شأنها شأن عناصر النظام المالي وذلك استجابة لمجموعة واسعة من القوى الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والعالمية وبذلك يجب تحديث أنظمة وممارسات الاشراف على التأمين باستمرار ، إضافة الى مشرفي القطاع المالي والجهات الرقابية الأخرى ينبغي ان يفهموا ويعالجوا مخاوف الاستقرار المالي والنظامية الناشئة عن قطاع التأمين عند ظهورها وتفاعلها مع القطاعات المالية الأخرى

3. طبيعة نشاط التأمين الذي يغطي المخاطر الاقتصادية والمالية والمشاريع المؤسسية والاسر المعيشية على حد سواء هناك اختلافات عند المقارنة بالقطاعات المالية الأخرى ، لان التأمين على عكس المنتجات المالية الأخرى يتميز بدورة انتاج عكسية (تباع الخدمة ثم تنتج) بقدر ما يتم تجميع الأقساط عندما يتم الدخول في العقد وتنشأ المطالبات في حالة تحقق الخطر المؤمن منه.

4. إضافة الى مخاطر الاعمال يتم توليد مخاطر كبيرة على شركات التأمين على جانب المسؤولية من الميزانية العمومية ، ويشار الى هذه بالمخاطر التقنية تتعلق بالحسابات الاكتوارية او الإحصائية المستخدمة في تقدير الخصوم ومخاطر أخرى مرتبطة بهذه الخصوم ، ان شركات التأمين توجه مخاطر السوق والائتمان والسيولة ومخاطر التشغيل من استثماراتها وعملياتها المالية ، بما في ذلك المخاطر الناشئة من عدم تطابق بين الأصول والخصوم، كما تقدم شركات التأمين على الحياة منتجات تغطية

الحياة مع محتوى الادخار ومنتجات المعاشات التقاعدية التي تدار عادة على المدى الطويل ، لذا يجب على النظام الاشرافي والرقابي معالجة جميع هذه المخاطر .

5. وأخيرا ، يجب ان يتصدى النظام التنظيمي والاشرفي للزيادة الحاصلة في سوق مجموعات التأمين وتكتلات المالية وكذلك التقارب المالي ، على اثر أهمية القطاع التأميني للاستقرار المالي فقد تزايدت الأمور التي تترتب عليها اثار الاشراف على التأمين حيث يتطلب مزيدا من التركيز على مجموعة واسعة من المخاطر ، لذا على المشرفين ان يتعاونوا على المستوى الدولي لضمان ان تكون هذه الكيانات فعالة والاشرف عليها بحيث يتم حماية حملة الوثائق والأسواق المالية المستقرة الى تقليل المخاطر التي تتعرض لها واحد من الثغرات الاشرافية وتجنب الازدواجية الاشرافية غير الضرورية.(IAIS:5,2017)

ج. المعايير الدولية للاشراف على شركات التأمين / 2017

أصدرت الهيئة الدولية لمشرفي التأمين (IAIS) معايير او مبادئ أساسية للاشراف على شركات التأمين من تاريخ تأسيسها الى هذا اليوم وعملت على تطوير هذه المعايير بما يتلائم مع طبيعة وتطور البيئة العاملة بها شركات التأمين ، ففي كانون الأول / ديسمبر 2017/ كان اخر تحديث لهذه المبادئ او المعايير الدولية ، وهي:-

1. 1lcp اهداف ومسؤوليات المشرف
2. 2lcp المشرف
3. 3lcp تبادل المعلومات ومتطلبات سرية
4. 4lcp ترخيص
5. 5lcp ملائمة الأشخاص
6. 6lcp التغيرات في عمليات التحكم والتحويلات
7. 7lcp حوكمة الشركات
8. 8lcp إدارة المخاطر والضوابط الداخلية
9. 9lcp المراجعة الاشرافية واعداد التقارير
10. 10lcp تدابير وقائية وتصحيحية
11. 11lcp الانفاذ
12. 12lcp التصفية والخروج من السوق
13. 13lcp إعادة تأمين وغيرها من اشكال نقل المخاطر
14. 14lcp التقييم
15. 15lcp الاستثمار
16. 16lcp إدارة المخاطر المؤسسية لأغراض الملاءة المالية
17. 17lcp كفاية راس المال

18. 18lcp الوسطاء
19. 19lcp إدارة الاعمال
20. 20lcp الكشف العلني
21. 21lcp مكافحة الاحتيال في التأمين
22. 22lcp مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
23. 23lcp الاشراف على مستوى المجموعة
24. 24lcp الاشراف على السلامة الاحترازية الكلية والتأمين
25. 25lcp التعاون والتنسيق في مجال الاشراف
26. 26lcp التعاون والتنسيق عبر الحدود بشأن إدارة الازمات

المبحث الثالث-الاطار العملي

اولاً / أداة البحث :-

لغرض اثبات فرضية البحث تم تصميم (استمارة فحص) وهي أداة للحصول على بيانات قابلة لتحلل واستخراج النتائج، الهدف منها تسجيل عدد من التأثيرات المتعلقة بأحداث معينة، سواء كانت مرغوبة او غير مرغوبة لأي عملية خلال فترة زمنية محددة، وتسهيل عملية جمع البيانات وتنظيمها لتخفيض اكبر عدد ممكن من الأخطاء، ويعد أسلوب استمارة الفحص من الأساليب الأساسية المستخدمة في إدارة المنظمات خصوصاً في مراقبة الجودة الإنتاجية.

ويستخدم أسلوب استمارة الفحص في جمع وتسجيل بيانات سواء كان على شكل ارقام احداث و الصفات بصورة محددة وثابتة، حيث يكون مقياسها سباعي متكون من تصنيفات او مستويات، ويسهم في تصنيف تلك البيانات وفق تصنيفات معينة لتحديد ومعرفة مواقع الخلل في النشاطات ومدى تكراره ، ويعتمد هذا الأسلوب على استخدام هذا النموذج الموحد لجمع البيانات خلال فترة زمنية معينة مما يساعد في تسجيل بيانات بطريقة منظمة وموحدة وتسهيل اتخاذ قرارات مبنية على بيانات موضوعية .

ولاستخراج نتائج استمارة الفحص هناك ثلاث خطوات وهي :-

1. استخراج الوسط الحسابي المرجح :- مجموع حاصل ضرب التكرارات * الاوزان / مجموع التكرارات

$$\frac{\sum f_i w_i}{\sum w_i} = \bar{x}$$

حيث ان :-

الوسط الحسابي مرجح / $\bar{x}$ مجموع حاصل ضرب التكرارات و الاوزان $\sum f_i w_i$ مجموع الاوزان / $\sum w_i$

وبعد استخراج الوسط الحسابي المرجح نستخرج نسبة المطابقة

2. الأهمية النسبية :- وتعني مدى مطابقة الفقرات في استمارة الفحص مع توثيقها وتطبيقها في واقع الحال ويتم استخراج نسبة المطابقة من حاصل قسمة الوسط الحسابي المرجح على اعلى درجة في مقياس استمارة الفحص وهو الرقم (6). وبعد استخراج الأهمية النسبية نستخرج الفجوة (الفرق بين الفعلي والمخطط) .
3. الفجوة:- هو الفراغ او المساحة بين التطبيق والتوثيق او الفعلي والمخطط ، ويتم استخراجها من عملية طرح الرقم (1) من نسبة المطابقة . (www.checklist.com)
4. ان دلالات حقول الاستمارة تعني ما يأتي:-
1. موثق:- تعني وجود قواعد ملزمة في قانون الديوان وتعليماته وبتصنيفها (كلي، جزئي)
 2. مطبق :- تعني ان القواعد الملزمة في قانون ديوان التأمين مطبقة في الواقع (ارض العمل) وبتصنيفها (كلي ، جزئي)
 5. وتجدر الإشارة ان فقرات استمارة الفحص المعتمدة في هذا البحث للتعرف على واقع الرقابة الاشرافية لديوان التأمين في العراق وقد استندت الى ما يأتي:-

1. قانون ديوان التأمين رقم (10) لسنة 2005
2. التعليمات الصادرة عن ديوان التأمين لتنفيذ احكام القانون أعلاه على وجه الخصوص
3. المقابلات الشخصية مع الإدارة العليا والوسطى في كل من الديوان وشركات التأمين العراقية عينة البحث

ثانياً / معلومات عن عينة البحث :-

تم الاعتماد في استمارة الفحص على مستوى الإدارة العليا وذلك لان وظيفة الرقابة (الرقابة الاشرافية) هي من مهام أعمالهم وهم المدراء المفوضين ورؤساء الافرع والاقسام الخاصة بشركات التأمين العراقية العامة والخاصة وديوان التأمين ، حيث كان عدد الذين تم مقابلتهم ما يقارب (20) شخص ، (16) من حملة شهادة البكالوريوس بتخصصات متعددة وليس من التخصص التأميني ولكن بخبرة في شركات التأمين تتعدى ال (30 سنة) ، (1) من حملة الدبلوم العالي المعادل للماجستير ، (1) دبلوم عالي ، (1) دبلوم ، (1) دكتوراه .

رابعا / نتائج فحص (التدابير الوقائية والإجراءات التصحيحية) في عينة البحث:-

ت	الفقرات	مطبق كلياً موثق كلياً	مطبق كلياً موثق جزئياً	مطبق كلياً غي موثق	مطبق جزئياً موثق كلياً	مطبق جزئياً موثق جزئياً	مطبق جزئياً غي موثق	غير مطبق
1	يمتلك ديوان التأمين الصلاحيات القانونية في اتخاذ الإجراءات التصحيحية والتدابير الوقائية ضد الافراد والكيانات التي تقوم بأنشطة التأمين دون الحصول على الترخيص في ممارسة الاعمال				✓			
2	لديوان التأمين الأدوات والأساليب اللازمة لتصحيح المسارات واتخاذ التدابير التصحيحية في حالة تعرض شركات التأمين الى فشل في احد جوانب العمل بطريقة تتناغم مع الممارسات التنظيمية المعتمدة				✓			
3	لديوان التأمين كوادر متخصصة وكفوة في تصحيح الانحرافات واتخاذ التدابير الوقائية والتصحيحية في حالة تعرض شركات التأمين لفشل في احد جوانب العمل بطريقة تتناغم مع الممارسات التنظيمية المعتمدة				✓			
4	يستند ديوان التأمين على مجموعة من القوانين والتعليمات التي ترغم شركات التأمين على تصحيح الانحرافات				✓			

ت	الفقرات	مطبق كلياً موثق كلياً	مطبق كلياً موثق جزئياً	مطبق كلياً موثق جزئياً	مطبق جزئياً موثق كلياً	مطبق جزئياً موثق جزئياً	مطبق غير موثق
5	يتمتع ديوان التأمين بالسلطة القانونية التي تلزم شركات التأمين بتنفيذ الملاحظات والإجراءات التصحيحية والتعامل الفوري معها				✓		
6	يقوم ديوان التأمين بتوجيه إنذارات أو عقوبات قانونية لشركات التأمين في حال عدم تنفيذ ملاحظاتهم وإجراءاتهم التصحيحية				✓		
7	يفرض ديوان التأمين بتطبيق التعرفة السعرية الخاصة بالتأمين وعدم التلاعب بها أو بمواصفات وشروط الوثائق				✓		
	المجموع	0	0	0	7	0	0
	درجات المقياس	6	5	4	3	2	1
	النتيجة	0	0	0	21	0	0

النتائج:-

1. الوسط الحسابي المرجح:-

$$\begin{aligned} \underline{XW} &= \frac{\sum f_i w_i}{\sum w_i} \\ &= 21/7 \\ &= 3 \end{aligned}$$

2. الأهمية النسبية / النسبة المئوية للمطابقة:-

النسبة المئوية للمطابقة = الوسط الحسابي المرجح / أعلى درجة بالمقياس

$$3 / 6 =$$

$$0.5 =$$

3. الفجوة / الفرق بين المخطط والفعلي:-

الفجوة = 1 - النسبة المئوية للمطابقة

$$= 1 - 0.5$$

$$= 0.5$$

أظهرت نتائج المقابلات التي جرت والمعلومات التي تم إبدائها من قبل المعنيين في ضوء محتويات استمارة الفحص ان هناك مطابقة بنسبة 0.5% وكانت مابين (مطبق جزئياً موثق كلياً).

نقاط القوة:- لا يوجد

نقاط الضعف:-

1. الى حدما امتلاك ديوان التأمين الأدوات والأساليب اللازمة لتصحيح المسارات واتخاذ التدابير التصحيحية في حالة تعرض شركات التأمين للفشل في احد جوانب العمل .

2. الى حدما امتلاك ديوان تأمين الكوادر المتخصصة والكفاءة في تصحيح الانحرافات واتخاذ التدابير الوقائية والتصحيحية في حالة تعرض شركات التأمين لفشل في احد جوانب العمل بطريقة تتناغم مع الممارسات التنظيمية المتعددة.

3. الى حتما لديوان التأمين والأدوات والأساليب اللازمة لتصحيح المسارات واتخاذ التدابير التصحيحية في حالة تعرض شركات التأمين الى فشل في احد جوانب العمل بطريقة تتناغم مع الممارسات التنظيمية المعتمدة.
4. الى حتما يستند الديوان على مجموعة من القوانين والتعليمات التي ترغم شركات التأمين على تصحيح الانحرافات.
5. الى حتما يتمتع الديوان بالسلطة القانونية التي تلزم شركات التأمين بتنفيذ الملاحظات والإجراءات التصحيحية والتعامل الفوري معها.
6. الى حتما يقوم ديوان التأمين بتوجيه إنذارات او عقوبات قانونية لشركات التأمين في حال عدم تنفيذ ملاحظاتهم واجراءاتهم التصحيحية .
7. الى حتما يفرض ديوان التأمين بتطبيق التعرفة السعري الخاصة بالتأمين وعدم التلاعب بها او بمواصفات وشروط الوثائق.

الاستنتاجات:-

1. واطهرت نتائج الفحص (الإجراءات التصحيحية واتخاذ التدابير الوقائية) لدى عينة البحث عدم قيام ديوان التأمين بمتابعة شركات التأمين واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند تعرضها للزامات ولا اتخاذ التدابير الوقائية للحد من تعرضها لبعض الانحرافات
2. وجود ضعف في الدور الرقابي الاشرافي لديوان التأمين على شركات التأمين.
3. هناك الى حتما تطبيق المعايير الدولية الموضوعة للإشراف على شركات التأمين رغم تبنيها تشريعا في العراق

التوصيات

1. ضرورة إعادة النظر في قانون ديوان التأمين رقم (10) لسنة 2005 لمرور (13) عام على نفاذه ظهرت خلاله بعض الثغرات والفقرات التي لا تلائم طبيعة شركات التأمين العراقية ، ويكون ذلك من خلال مؤتمرات والندوات يعقدها ديوان التأمين يشارك فيها شركات التأمين والمختصون في هذا المجال لإبداء الملاحظات التي من خلالها يتم تطوير قطاع التأمين وتعديل القانون.
2. ضرورة قيام ديوان التأمين بتطبيق المعايير الدولية للإشراف على شركات التأمين لتبنيها المشرع العراقي قانون ديوان التأمين.
3. ضرورة قيام ديوان التأمين توفير ملاك متخصص وكفوء ومن حملة الشهادات في مجال التأمين وتوظيفهم في شركات التأمين وكذلك في الديوان لافتقار القطاع الى المتخصصين في التأمين أي إعادة فتح قسم التأمين في معهد الإدارة وان يكون التعيين مركزيا في شركات التأمين على الأقل للطلبة الاوائل .
4. ضرورة امتلاك ديوان التأمين الأدوات والأساليب اللازمة لتصحيح المسارات من خلال ادخال وسائل التكنولوجيا والاستعانة بنظم المعلومات الالكترونية متخصصة في شركات التأمين في حالة تعرض شركات التأمين لفشل في احد جوانب العمل

المصادر

1. <http://www.insurancediwan.gov.iq>
2. Bateman Thamas,sulle,scotta,2004,management the new cpmptetive lands cape,New York
3. Hamilton, Karen.L, The changing nature of insurance regulation, America, 2000.
4. ICP10, Preventive measures and corrective action, IAIS , 2017
5. James Money , Management Introduction USA ,2000
6. John Goose ,Theory of the Business USA , 2000
7. Klein, Robent W.A,Regulator's introduction to the Insurance Industry, NAIC 2000.
8. Lyndal Erwick ,Management "Orgnaization", USA, 2002
9. Marshall Demok , Organization basic, USA ,2000

Vanfleet, Organization structure: size and performance, New YORK, 2005.10

www.checklist.com.11

www.iaisweb.org/page/supervisory-material/insurance-core-principles.12

13. أبو بكر، عيد إحمد، دور هيئات الاشراف والرقابة على التأمين في تفعيل التزام شركات التأمين، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2010

14. بسام زاهر، يسيرة دريباني، حيان محمد بركات / تقييم دور هيئات الاشراف في تطبيق قواعد الحوكمة من وجهة نظر العاملين في شركات التأمين / مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد(4) 2013

15. الطويل، هاني عبد الرحمن، مؤتمر الإدارة التعليمية مفاهيم وافاق، 2014

16. الطيب، النوار محمد، شبكة ضياء للمؤتمرات والندوات والدراسات، 2015

17. العلي، مراد حسين، مبادئ الإدارة، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015

18. قانون ديوان التأمين رقم (10) لسنة 2005 .